دراسة تداعيات الصدمتان المزدوجتان على الاقتصاد العراقي للمدة (2014 – 2020)

الباحثة : زينب حسين صبيح **أ.د. نبيل جعفر المرسومي**

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

zainab.hussei2@gmail.com Nabilj 2006@yahoo.com

المستخلص:

يتعرض الاقتصاد العالمي إلى العديد من الصدمات من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية و الأمنية و التي كان آخرها صدمه جائحه كورونا و ما رافقها من تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة توقف عجله الحياه فضلاً عن انخفاض أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط و الدي أدى إلى زياده المعروض النفطي ، وقد انعكست هذه الصدمة التي اجتاحت جميع اقتصادات العالم سلباً على البلدان النفطية و لكون العراق بلداً ريعاً معتمداً على الريع النفطي بصوره شبه كامله فهو يتأثر باي تقلبات طارئه تحصل في السوق النفطية ،فقد شهد الاقتصاد العراقي صدمتين مزدوجتين كان أولهما صدمه عام ٢٠١٤ و المتمثلة باحتلال داعش لمعظم محافظات البلاد و التي رافقها انخفاض في أسعار النفط و ثانيهما صدمه عام ٢٠٢٠ و المتمثلة بجائحة كورونا و انخفاض أسعار النفط و تركت الصدمتان اثراً على جميع مفاصل الاقتصاد العراقي نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط الأمر الذي جعل الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية ،لذا لابد من الحكومة العراقية اتباع سلسلة من الإجراءات و الإصلاحات الجذرية من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي و تنويع مصادر الدخل ،لكي يكون الاقتصاد على أهب الاستعداد لصدمات المستقبلية .

الكلمات المفتاحية:(الاقتصاد العراقي في زمن فيروس كورونا، اثر احتلال داعش على الاقتصاد العراقي، تاريخ الصدمات النفطية)

The repercussions of the double shocks on the Iraqi economy For the period (2014-2020)

Zainab Hussein Sabeeh Prof. Nabil Jaafar Al Marsoumi
University of Basrah /Department of Economics
College of Administration and Economics

Abstract:

The global economy is exposed to many shocks in terms of economic, social, health and security, the latest of which was the shock of the Corona pandemic and the accompanying decline in the level of economic activity as a result of the cessation of life wheel as well as the decline in oil prices as a result of low global demand for oil, which led to an increase in oil supply. This shock, which swept all economies of the world, was negatively reflected negatively on oil countries. As Iraq is a rentier country dependent on oil rents in an almost complete way, it is affected by any emergency fluctuations in the oil market. The Iraqi economy witnessed two double shocks, the first of which was the shock in 2014, the occupation of most of the country, which was accompanied by a decrease in oil prices. The second is a shock in 2020, represented by the Corona pandemic and the decline in oil prices. The two shocks have an impact on all joints of the Iraqi economy

key words: (The Iraqi economy in the time of the Corona virus, The impact of the occupation of ISIS on the Iraqi economy, History of oil shocks).

المقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من الأزمات الصحية والاقتصادية التي اجتاحت العالم، وكان آخرها وباء كورون (covid-19), إذ أرعب وباء كورونا العالم , لما له من انعكاسات اقتصادية و اجتماعيـة أثـرت علـى البشرية ككل . يعيش العالـم اليـوم حالة مـن الركود الاقتصادي يسببها الانتشار الواسع لفيروس كورونا (ovid-19) ,

إذ اتخذت معظم دول العالم التدابير والإجراءات الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا، تمثلت تلك التدابير بفرض الحجر الكلي أو الجزئي وتسببت تلك الإجراءات الاحترازية في توقف الأنشطة الاقتصادية كالسياحة، والطيران، وتوقف العديد من المصانع وغلق الأسواق والمطاعم، وقد أدى كل ذلك إلى تباطئ نمو الاقتصاد العالمي،وكذلك اثر فيروس كورونا (covid-19) على الأسواق النفطية , حيث تعرضت أسواق النفط إلى صدمة مزدوجة تمثلت بانخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي على النفط بآن واحد , حيث ان الانهيار السريع لأسعار النفط أدى إلى ضعف الطلب العالمي نتيجة توقف عمليات الإنتاج وغلق المصانع وتوقف حركة النقل بفعل إجراءات الحجر الصحي الناجمة عن فيروس كورونا , فضلاً عن حرب الأسعار القائمة بين روسيا والسعودية من اجل تخفيض الإنتاج والتي أثرت سلبا على الأسواق النفطية.

فالاقتصاد العراقي باعتباره اقتصاد ريعي معتمد على الإيرادات المتأتية لبيع وتصدير النفط، اذ أدت هذه الصفة الريعية للاقتصاد العراقي إلى تعرضها للعديد من الصدمات كصدمة داعش وانخفاض أسعار النفط العالمية التي انعكس اثرها على الاقتصاد العراقي، اليوم أمام صدمة ثلاثية ناتجة عن تضافر ثلاث متغيرات، متمثلة بالأزمة السياسية بسبب الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها معظم محافظات العراق، وأزمة كورونا والتي تزامنت مع انخفاض في أسعار النفط وتدهور حاد في عائدات

العراق من صادراته النفطية والتي يعتمد عليها اعتماد شبه كلي في تمويل الموازنة العامة، و قد أعلنت الحكومة العراقية الإجراءات الاحترازية من اجل احتواء أزمة كورونا من خلال تطبيق الحظر الكلي للأنشطة والفعاليات الاجتماعية والترفيهية وتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي، وهو ما ترك الفئات الفقيرة من دون دخل، بالإضافة إلى أزمة انهيار أسعار النفط حيث بدأت أسعار النفط بالانخفاض تدريجياً مع إعلان أول إصابة بالفيروس.

مشكلة البحث: –

يعاني الاقتصاد العراقي من هيمنة الريع النفطي على كل مفاصل الحياة الاقتصادية؛ مما افرز اقتصادا هشا معرضا للصدمات الداخلية والخارجية بين الحين والأخر بسبب الاعتماد المتزايد على بيع وتصدير النفط وعدم تنويع مصادر الدخل وبذلك فهو يتأثر بالتقلبات الطارئة على السوق النفطية، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والأمني وتعرضه للعديد من الحروب.

أهمية البحث: –

تأتي أهمية البحث من بيان الآثار السلبية التي تركتها الصدمتين المزدوجتين على الاقتصاد والمجتمع العراقي، والتي كان لها تداعيات سلبية على كل متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى نوعية الخدمات وعلى مستوى معيشة المواطنين، وعمقت من مشكلات النزوح والهجرة والبطالة والفقر في العراق.

هدف البحث: –

تحليل واقع الصدمات النفطية في العالم وتأثيراتها السلبية على الدول المنتجة للنفط، مع التركيز على صدمة أسعار النفط عام 2014 التي أدت إلى تراجع كبير في الإيرادات النفطية في العراق التي ترافقت مع حرب داعش وما أدت إليه من تدير واسع النطاق للبنية التحتية ونزوح كبير للسكان من المناطق التي احتلها داعش، كما يهدف البحث إلى تشخيص النتائج والآثار التي تمخضت عن الصدمة المزدوجة

الثانية عام 2020 التي نجمت عن جائحة كورونا وما أدت اليه من ازمة صحية عالمية أدت إلى اغلاق معظم الاقتصادات وقوضت الطلب العالمي على النفط الخام مما أدى إلى انهيار أسعاره ومن ثم إلى تدهور كبير في الإيرادات النفطية العراقية التي تعد مصدر الدخل الوحيد والممول الرئيس للموازنة العامة

فرضية البحث: –

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

الاعتماد المتزايد للاقتصاد العراقي على قطاع النفط وعدم تنويع مصادر الدخل جعله يتأثر بشده لتقلبات الطارئة على السوق النفطية كما حدث في صدمة عام 2014 وصدمة عام 2020

منهجية البحث: –

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في تحديد الآثار السلبية للصدمتين المزدوجتين التي تعرضت لها السوق النفطية العراقية وبالاعتماد على البيانات الخاصة بأسعار النفط، وباستقراء لكل البيانات وتحليلها لمعرفة آثار الصدمة المزدوجة على الاقتصاد العراقي.

مدة البحث: –

تم اختيار المدة الزمنية للبحث من 2014 – 2020، والتي عانى العراق خلالهما من صدمتين مزدوجتين أحدهما عسكرية – اقتصادية والأخرى صحية – اقتصادية

هيكليه البحث:–

وقد تضمن البحث ثلاث مباحث تناول المبحث الاول منه أطار تمهيدي لصدمات الاقتصادية، فيمت تطرق المبحث الثاني الى اهميه النفط في الاقتصاد العراقي، اما المبحث الثالث فقد بين الإجراءات الحكومية المتبعة لمواجهه الصدمتين المزدوجتين، واختتم البحث بمجموعه من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للصدمتين المزدوجتين

أولا: – مفهوم وتاريخ الصدمات النفطية في العالم

تؤثر الصدمات تأثيراً كبيراً في الاقتصاد فهناك صدمات تشمل معدلات التبادل التجاري ، والصدمات المرتبطة بتوريد السلع ، صدمات التمون ، فضلا عن الصدمات النفطية التي تأثر بشكل كبير على الاقتصادات النفطية المعتمدة بصورة أساسية على تصدير النفط ، وترى النظرية الاقتصادية ان هناك نوعين من الصدمات احدهما تعرف بصدمات العرض الكلي التي تشير الى حدوث تغير مفاجئ في احد مكونات دالة العرض الكلي ، والأخرى تعرف بصدمات الطلب الكلي والتي تشير إلى حدوث تغير مفاجئ بأحد مكونات دالة الطلب الكلي والتي تؤدي الى تغير مفاجئ في الطلب الكلي ، كما تعرف الصدمات بحسب النظرية الاقتصادية بانها الحدث الذي ينتج عنه تغير كبير ومفاجئ وغير متوقع ، وقد تكون صدمات إيجابية تؤدي الى تحسن قيمة المتغير الاقتصادي او صدمات سلبية تؤدي إلى تدهور في قيمة المتغير الاقتصادي ، وعليه يمكن القول إن الصدمة هي السبب الرئيسي والمباشر لحدوث الازمة والتي تعني وجود مشكلة ذات تأثير مادي ومعنوي في نظام الاقتصاد ككل (الساعدي،2015، 115) .

كما تعرف الصدمة بأنها التغيرات الفجائية او التلقائية التي تؤدي الى انتقال أحد منحنيي الطلب الكلي او العرض الكلي او كليهما (الوائلي، 2012، 11). اما الصدمات النفطية فتظهر تحركات شديدة ومفاجئة في اسعار النفط المسار الذي يسلكه السعر، وفي ضوء ذلك تتخذ القرارات الاقتصادية للمستهلكين والمنتجين في السوق النفطية وتبنى التنبؤات لما ستكون عليه الأسعار مستقبلا بالاعتماد على ظروف السوق والحركة الحالية لمستوى الأسعار ، واذا تحرك السعر إلى مستوى لم يكن من المتوقع بلوغه فانه يمثل صدمة سعرية ، وقد تكون توقعات الأسعار هي المسؤولة عن حدوث الصدمات النفطية نتيجة التقييم غير الدقيق لحالة السوق النفطية ومسار الأسعار ، والذي لم يرتكز على المعلومات الدقيقة والموثوقة يقود نحو

مستويات ابعد ما يمكن تحققه ، ونتيجة لذلك تتعرض الأسعار إلى تقلبات شديدة ، وقسمت الصدمات النفطية الى عدة أنواع وكالاتي:- (العيساوي ، 2020 ، 120)

1- صدمة العرض: وتشير صدمة العرض إلى وجود فائض او عجز في الامدادات النفطية ينعكس سلبا على مستوى الأسعار وتحدث صدمة العرض نتيجة تفاعل العوامل الداخلية او الخارجية ، وتتمثل العوامل الداخلية باكتشاف حقول نفطية جديدة ، او الإنتاج من مصادر كان يتعذر الإنتاج منها مسبقا ، او انخفاض التكاليف نتيجة التطورات التكنلوجية التي طرأت على السوق النفطية، اما العوامل الخارجية فتتمثل بالظروف الجيوسياسية والتي تنعكس على مستويات الأسعار نتيجة الحروب والكوارث التي تحدث في الدول المنتجة والتي ينتج عنها انقطاعات في الامدادات.

2- صدمة الطلب: تحدث صدمة الطلب على النفط نتيجة التغيرات المفاجئة في العوامل المؤثرة في هيكل الطلب وهذه العوامل اما أن تدفع الأسعار إلى الارتفاع او تقودها إلى الانخفاض بحسب اتجاهات الطلب، إذ تعمل الازمات الاقتصادية والاوبئة والكوارث الطبيعية على خفض معدلات الطلب على النفط مما يولد فائض في العرض دافعا الأسعار نحو الهبوط ويحدث العكس في حالة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إذ ترتفع أسعار النفط نتيجة حدوث زيادة كبيرة في معدلات الطلب.

3- الصدمة المشتركة: يحدث هذا النوع من الصدمات عند تزامن وقوع صدمتي العرض والطلب في أن واحداً عندما يكون حدوثهما باتجاهات معاكسة، اذ يقابل التوسع الكبير في النفط انقطاع في الامدادات وينتج عن ذلك ضغط كبير في حركة الأسعار إلى الأعلى، في المقابل يؤدي نمو امدادات النفط ووجود تباطؤ كبير في الطلب على النفط إلى هبوط الأسعار بشكل أكثر حدة..

ثانيا: تاريخ الصدمتين المزدوجتين

1- الصدمة النفطية عام 2014: -

التزمت السوق النفطية بالنصف الأول من عام 2014 بالاستقرار النسبي نتيجة لاستمرار التعافي في النشاط الاقتصادي العالمي الذي نمى بمعدلات متواضعة، اما النصف الثاني من عام 2014 فقد شهدت السوق النفطية تقلبات مفاجئة اذ شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا فضلا عن حدوث تقلبات في أسواق الطاقة العالمية والذي انعكس سلبا على حركة التجارة ومعدلات أداء الاقتصاد العالمي، إذ إن أسعار النفط العالمية قد شهدت انخفاضا كبيراً ليصل المعدل السنوي لسلة خامات أوبك في عام 2014 الى 96.3 دولار للبرميل وهو ادنى مستوى لها منذ عام 2010 نتيجة لعوامل عديدة متشابكة بعضها ذات صلة بأساسيات السوق وبعضها بعيدة عن ذلك، في ضل وفرة الامدادات اذ ارتفعت اجمالي الامدادات النفطية عام 2014 ارتفاعا ملحوظا بلغ 1.1 مليون برميل/ يوم بنسبة 1.2% بالمقارنة مع العام السابق ليبلغ 92.5 مليون برميل/يوم فقد شهد الربع الأول من عام 2014 ارتفاعا بالإمدادات العالمية على نحو 800 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع الأخير من عام 2013 ليصل إلى حوالي 92.3 مليون برميل/يوم. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، 2014، 32)

ومن جانب آخر شهد الطلب على النفط في بداية عام 2014 وخلال الربع الأول والثاني تراجع واضح يقابله توسع في العرض بواقع (650) الف بوميل/يوم و (890) الف برميل/يوم للربع الأول والثاني على التوالي بالمقارنة مع عام 2013 ونتج عن زيادة العرض في ظل تراجع الطلب فائض كبير في السوق النفطية وصل الى ما يقارب (1.4) مليون برميل/يوم في الربع الثاني من عام 2014، ومع وجود هذا الفائض بقيت أسعار النفط مستقرة اذ بلغ متوسط الأسعار خلال النصف الأول 105

دولار وفي الربع الثالث والرابع من عام 2014 ارتفع الطلب على النفط بشكل ملحوظ اذ بلغت كمية الزيادة في الربع الثالث والرابع بحدود (1.79) و (2.61) مليون برميل / يوم على التوالي مقارنة بالربع الثاني من العام إلا أن استمرار تزايد امدادات العرض بوتيرة مرتفعة جعل السوق النفطية تعاني من تخمة في المعروض النفطي اذ ارتفع العرض في الربع الثالث والرابع الى نحو (0.88) مليون برميل/يوم و (2.22) مليون برميل / يوم على التوالي ونتج عنه حدوث فائض في العرض خلال الربع الأخير بلغ ما يقارب (1.07) مليون برميل/يوم، وأن جميع هذه الزيادات المتحققة في العرض من خارج بلدان أوبك وذلك؛ لأن أوبك قد خفضت انتاجها بواقع (900) الف بوميل / يوم في عام 2014. (العيساوي، 2020، 126) وانعكس ذلك سلبا على الأسعار إذ بدأت بالانخفاض خلال النصف الثاني من عام 2014 خاصة بعد اعلان أوبك بشان الإبقاء على الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل باليوم ليبلغ معدل سعر سلة خامات أوبك في النصف الأول من عام 2015 حوالي 51.9 دولاراً للبرميل، وقد سجل ادنى مستوى له منذ خمس سنوات في يناير 2015 إذ بلغ 44.4 دولار وتحسن نوعا ما في أواخر سنة 2015 ولكن سرعان ما عاد بالتراجع في الفصل الأول من عام 2016 ليصل الى ادنى مستوى له وهو 27.63 دولار للبرميل وقد فقدت الأسعار 57% من قيمتها الاسمية خلال هذه الازمة، ويمكن تلخيص اهم أسباب حدوث الازمة النفطية عام 2014 بالاتي: – (سعاد، 2016, 82)

أ – زيادة الامدادات النفطية من دول خارج الأوبك يقابلها تباطؤ في الطلب على النفط العالمي.

ب – ارتفاع الأسعار في السنوات السابقة والتطور التكنلوجي في توسع الإنتاج من المصادر البديلة بالتزامن مع النمو المتباطئ في الطلب على النفط.

ث – المشاكل الاقتصادية في البلدان المستهلكة.

ج – انخفاض النمو عن المستويات المتوقعة في العديد من البلدان الناشئة كالصين والهند والبرازيل.

د – توجه البلدان الصناعية نحو تحقيق آمن الطاقة وترشيد الاستهلاك، وزيادة الكفاءة في استخدام النفط، والتحفيز على انتاج مصادر بديلة.

هـ – ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي امام العملات الأخرى وبما أن النفط كأي سلعة أخرى تسعر بالدولار فإن سعرها السوقي يتأثر أيضا بقيمة الدولار ومع ارتفاع قيمة الدولار يتحول إلى منتج مرتفع التكلفة وعليه يقل الطلب عليه وتتزايد الضغوط على السعر نحو التراجع. (بوتوهامي، 2017، 32)

2- الصدمة النفطية عام 2020:

شهد الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من عام 2020 صدمة كبيرة ليس لها مثيل على مر الأعوام السابقة فهي اقوى من الازمة المالية العالمية، وهي مزيج من صدمتي العرض والطلب نتيجة انتشار فايروس كورونا covid-19 اذ فرضت جميع حكومات العالم قيودا على السفر واتخذت التدابير الاحترازية من اجل منع انتشار الفايروس وانعكس ذلك على نشاط الصناعات التحويلية في جميع انحاء العالم، اذ شهدت الأسواق المالية اضطرابا شديدا فضلا عن تراجع مستويات الطلب الخارجي وعرقلة حركة التجارة العالمية وبصورة عامة دخل الاقتصاد العالمي في حالة ركود وسط جمود في كافة الأنشطة الاقتصادية وانعكس ذلك سلبا على سوق النفط العالمي الذي كان يعاني هبوط في الأسعار منذ الربع الأخير من عام 2019 وتفاقمت هذه الازمة مع ظهور فايروس كورونا وتراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، اذ تراجعت أسعار النفط الخام بشكل حاد خلال الربع الأول من عام 2020 متأثرة بالصدمة غير

المسبوقة في الطلب العالمي على النفط اذا انخفض الطلب على النفط مقابل فائض كبير من امدادات النفط الخام العالمية وقد شهد شهر مارس 2020 اكبر انخفاض شهري لأسعار النفط منذ الازمة المالية العالمية في 2008 ،و هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت في حصول الازمة النفطية في آذار 2020 يمكن ايجازها بالآتي: (المشهداني، 2020، 6)

أ – الحرب التجارية القائمة بين الصين والولايات المتحدة بعد إعلان الرئيس الأمريكي عن نيته في فرض رسوم جمركية بقيمة (50) مليار دولار على البضائع الصينية المصدرة للأسواق استنادا على المادة (سوبر 301) من قانون التجارة الامريكية عام 1974 من اجل تقليل عجز ميزان المدفوعات مع الصين البالغ (800) مليار دولار، وكرد فعل انتقامي قامت الصين بفرض رسوم جمركية على اكثر (128) منتج امريكي وادت هذه الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الى تراجع معدلات نمو الاقتصاد الصيني من 6.4% في عام 2018 الى 6% في عام 2019 والذي انعكس بدوره سلبا على الاقتصاد العالمي إذ انخفض النمو العالمي من 3.6% في عام 2018 الى 3% في عام 2019.

ب – قد عمق ظهور وانتشار فايروس كورونا covid-19 من حدة الازمة اذ أدى الى شلل وتعطل الحياة الاقتصادية في جميع انحاء العالم نتيجة إجراءات الحظر والتباعد الاجتماعي وعدم التوصل الى لقاح مضاد للفايروس في ذلك الوقت وانعكس ذلك سلبا على معدلات نمو الاقتصاد العالمي ومعدلا التبادل التجاري على الصعيد العالمي.

ت – قيام أمريكا بزيادة انتاجها من النفط الصخري الذي زاد عن 9 مليون برميل يوميا ليصل الإنتاج الأمريكي من النفط إلى أكثر من 13 مليون برميل يوميا مما أدى إلى زيادة المعروض النفطي في الأسواق النفطية العالمية.

ث – حرب الأسعار القائمة بين روسيا والسعودية من اجل المحافظة على الحصص السوقية إذ رفضت روسيا مقترح أوبك+ بشأن زيادة خفض الإنتاج لدول أوبك ودول خارج أوبك وكرد فعل على روسيا قامت السعودية بإعلانها زيادة الإنتاج بواقع مليوني برميل يوميا فضلا عن تقديم خصومات لمشتري النفط السعودي.

تداعيات الصدمة المزدوجة على الاقتصاد العالمي: –

تلقى الاقتصاد العالمي ضربة موجعة نتيجة انتشار فايروس كورونا والإجراءات الوقائية المتبعة للحد من انتشار الفايروس إذ تم إيقاف العمل في مختلف القطاعات الصناعية والسياحية والتجارية وتزامن ذلك مع انهيار أسعار النفط العالمية والتي اثرت سلبا على نمو الاقتصاد العالمي ويمكن ايجاز اهم تداعيات الصدمة المزدوجة على الاقتصاد العالمي بالآتي: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، 6)

أ – تراجع معدلات نمو الاقتصاد الصيني الذي يعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة فضلا عن توقف النشاط الصناعي بسبب وباء كورونا.

ب – اما في الولايات المتحدة هددت الصدمة المزدوجة القطاعات الزراعية والصناعية والنفطية واتخذت الولايات المتحدة مجموعة من الإجراءات في سبيل تخفيف حده الازمه.

ت – زيادة معدلات البطالة في المملكة المتحدة الى 4% حتى شباط / فبراير 2020.

ج – ضغوط على الموازنات العامة نتيجة تراجع الإيرادات النفطية في الدول المصدرة

د – تأثر الدول المستوردة للنفط من تراجع التحويلات من النقد الأجنبي في ظل انخفاض محتمل للتصدير نتيجة انتشار فايروس كورونا وتراجع تحويلات المغتربين في الخارج وهو ما قد يولد ضغوطاً على العملات المحلية التي ترتبط بنظام صرف مرن. (افاق الاقتصاد العربي، 2020، 14)

المبحث الثاني

مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي في ظل الصدمتين المزدوجتين

اولاً: اهمية النفط في الاقتصاد العراقي

1. أهمية النفط في الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة الذي يتم من خلاله قياس مقدار التنويع الاقتصادي فهو يعبر عن مستوى أداء الدولة الاقتصادي ومدى نموها وتطورها، وعند ملاحظة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي يتبين هيمنة قطاع النفط على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة من 2014 –2020 الأمر الذي جعل من الاقتصاد العراقي اقتصادا هشا معرضا للصدمات الخارجية، إذ لم يشهد العراق تطوير الأنشطة الاقتصادية الأخرى فمساهمة الزراعة والصناعة التحويلية في بنية الناتج المحلي الإجمالي لازالت متدنية مما يشكل خطراً كبيراً يهدد الاقتصاد العراقي ويفاقم من حالة الاعتماد على صادرات النفط وعوائدها مما يجعله اقتصادا ريعيا فضلا عن حالة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

نلاحظ من الجدول (١) أن الناتج المحلي الإجمالي

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية (2014-2020)

مليون دينار

الأنشطة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الزراعة والغابات والصيد والاسماك	13128622.6	8160769.7	7832046.9	6598384.8	6322747.2	8766710.8	11716003.5
التعدين والمقالع	117445711.4	62480838.8	61361951.5	89065057.7	118298239.7	114449716.6	61063029.1
الصناعة التحويلية	4999233.9	4234716.9	4118518.5	4819896.4	4933429.4	5257100.3	5988450.7
الكهرباء والماء	5846956.0	5928469.7	6334599.2	6486406.1	6882564.7	7628374.1	7779196.0
البناء والتشييد	19098018.0	20659617.6	19170772.8	13408942.4	11222146.1	10731311.9	6853925.0
مجموع الأنشطة السلعية	160518541.9	101464412.7	98817888.9	120378687.4	147659127.1	146833213.7	93400604.3
النقل والمواصلات والخزن	19452890.3	20800702.2	22683246.9	23981785.8	25231406.0	26005487.9	19661035.0
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	20931618.4	21326778.9	19780800.9	20071980.1	19151591.3	20449657.2	19152206.2
البنوك والتامين	3116107.6	2622463.0	1734192.1	4137873.5	4969878.0	5138808.9	3888114.8
مجموع الأنشطة التوزيعية	43500616.3	44749944.1	44198239.4	48191639.4	49352875.3	51593954.0	42701356
ملكية دور السكن	17495088.1	13793774.9	14379154.5	15183072.2	14698641.6	15168279.4	14807519.5
الخدمات الشخصية والاجتماعية	45836270.9	41229609.7	48284220.7	41196326.5	46324555.6	52595124.2	50342663.7
مجموع الأنشطة الخدمية	63331359	55023384.6	62663375.2	56379398.7	61023197.2	67763403.6	65150183.2
المجموع حسب الأنشطة	267350517.2	201237741.4	205679503.5	224649725.5	258035199.6	266190571.3	201249143.5
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي		-24.72	2.20	9.36	14.70	3.16	-24.39

المصدر: - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متعددة، صفحات متفرقة

نلاحظ مـــــن الجدول (١) أن الناتج المحلي الإجمالي سجل أدنى قيمة له عام 2015 إذ بلغ (201237741.4) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سنوي (24.72-) ويعود السبب إلى الازمات السياسية وحرب داعش عام 2014 وزيادة الانفاق العسكري وتزامن ذلك مع انخفاض أسعار النفط العالمية التي ترتب عليها انخفاض الإيرادات النفطية في العراق بوصفها مصدر الدخل الوحيد للاقتصاد العراقي فضلاً عن انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض الموارد المالية المخصصة للقطاعات الأخرى، ثم ارتفع إلى (266190571.3) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (3.16) عام 2019 نتيجة لارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وانتعاش الاقتصاد العراقي ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع اسعار النفط العالمية ومن ثم زيادة العوائد النفطية، فضلا عن تحسن ملحوظ في انتاج قطاع الزراعة والكهرباء والماء ونمو قطاع الخدمات الحكومية عام 2019، ثم عاد الناتج المحلي الإجمالي للانخفاض مرة أخرى عام 2020 إذ بلغت قيمته (201249143.5) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (24.39-) نتيجة الازمة الاقتصادية لفايروس كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية.

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يشير متوسط نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي الى نصيب كل شخص في الدولة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم احتسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة على عدد سكانها، ويستعمل هذا المقياس كأداة لمعرفة مدى قدرة الافراد للحصول على السلع والخدمات كما يمكن اعتباره أحد المؤشرات لقياس مستوى رفاه المجتمعات لان الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعني قدرة

المواطن على شراء المزيد من السلع والخدمات وتوجيه المزيد من الأموال للادخار والاستثمار. (صندوق النقد العربي،2021، 19). وبالتالي يعد معدل تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة للدلالة على مستوى الرفاه الاقتصادي في المجتمع خاصة وانه يعبر عن مدى تغير متوسط دخل الفرد ومدى تطور حصته من اجمالي الدخل في الاقتصاد. (بريهي، 2008، 29)

جدول (٢)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه السنوي

للمدة 2014-2020

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ألف دينار)	معدل النمو السنوي
2014	7649.0	
2015	5528.7	(27.7)
2016	5444.5	(1.5)
2017	5968.5	9.62
2018	7053.8	19.35
2019	7102.0	0.68
2020	4950.8	(30.0)

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الحسابات القومية، 2014-2020، بغداد، العراق، صفحات متفرقة

نلاحظ من الجدول (2) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي العراقي قد بلغ (7649.0) الف دينار عام 2014 فهو اعلى معدل يصل اليه خلال مدة الدراسة (2014-2020)، ثم انخفض متوسط نصيب الفرد تدريجيا حتى بلغ (5968.5) الف دينار عام 2016 بسبب الازمة السياسية وانخفاض كميات وأسعار النفط

المصدرة، ثم عاد متوسط نصيب الفرد للارتفاع خلال عام 2018 ليبلغ (7053.8) الف دينار نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي أدى بدوره الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفض متوسط نصيب الفرد الى ادنى مستوى له خلال عام 2020 ليبلغ (4950.8) الف دينار نتيجة ازمة كورونا وانخفاض أسعار النفط واثرها على الاقتصاد العراقي.

3. أهمية النفط في الموازنة

تتسم الموازنة العامة في العراق بارتفاع مستوى العجز نتيجة زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة بسبب الاعتماد المتزايد على النفط كمصدر دخل وحيد للبلد وعدم تنويع مصادر الدخل كالضرائب والرسوم نتيجة ضعف الاوعية الضريبية وضعف الأجهزة المكلفة بجباية الضريبة والفساد الإداري المنتشر في جميع قطاعات الدولة فضلا عن انعدام مساهمة القطاعات الأخرى في زيادة الإيرادات العامة لتلافي العجز الحاصل. (كامل، 2020، 155)

يعاني العراق من الافتقار الى سياسة مالية بالمعنى الحقيقي إذ إن عمل وزارة المالية يكمن في تقييد الإيرادات العامة وإعادة توزيع النفقات بحسب تخصيصات الوزارات والمؤسسات الحكومية غير المرتبطة بوزارة، ويتم عادة تقدير الانفاق على أساس حصة الوزارة في العام السابق مع الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات الطارئة في الإيرادات العامة، والتي اغلبها متأتية من تصدير النفط، وبعد تحصيل هذه الإيرادات يتم تحويلها الى البنك المركزي الذي يقوم بعملية تنفيذها بطريقة تكاد تكون الية. (شاني، 2011، 58)

جدول (3)

تطور الإيرادات والنفقات العامة خلال المدة 2014-2020 (مليار دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الفائض / العجز
2014	105609.84	1135473.51	-7863.6
2015	66470.3	70397.5	-3927.2
2016	54409.27	67067.4	-12658.13
2017	77335.9	75490.1	1845.8
2018	106569.8	80873.1	25696.7
2019	107567.0	111723.6	-4156.6
2020	63199.7	76082.4	-12882.7

المصدر: - البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متعددة، صفحات متفرقة

نلاحظ من الجدول ارتفاع النفقات خلال عام 2014 على الإيرادات العامة إذ بلغت النفقات العامة خلال عام 2014 نحو (113.4) تريليون دينار فيما بلغت الإيرادات العامة (105.6) تريليون دينار مسجلة بذلك عجز مقداره (-7.8) تريليون دينار، اما في عام 2015 فقد سجلت الموازنة عجزا ماليا مقداره (-3.9) تريليون دينار ويعزى العجز إلى الانخفاض الكبير في الإيرادات العامة البالغة (39.1) تريليون دينار وبنسبة (-37.1%) عان العام السابق، لتسجل (66.5) تريليون دينار عام 2015 مقابل (105.6) تريليون دينار عام 2014، وفي عام 2016 بلغ عجز الموازنة (-12.7) تريليون دينار ويعود السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط العالمية التي أدت بدورها إلى تفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية بسبب الاعتماد شبه الكامل على عوائد تصدير النفط ، فضلا عن زيادة النفقات العسكرية

وكلفة التعامل مع الازمة الإنسانية التي تسبب بها تنظيم داعش الإرهابي، اما في عامي 2017 و 2018 فقد سجلت الموازنة فائضا بمقدار (18.4) تريليون دينار و(256.9) تريليون دينار على التوالي ويعود السبب في ذلك الى تحسن الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط . وفي عام 2020 سجلت الموازنة العامة عجزا بمقدار (12.8-) تريليون دينار، اذ سجلت الإيرادات العامة انخفاضا كبيرا لتبلغ (63.2) تريليون دينار مقابل (107.6) تريليون دينار في عام 2019 ويرجع هذا الانخفاض إلى تدني الإيرادات النفطية نتيجة لتراجع الطلب العالمي على النفط وحدوث فائض في العرض بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية، وفيما يتعلق بجانب النفقات فقد سجل الانفاق العام انخفاضا ملحوظا عام 2020 ليبلغ (76) تريليون مقابل (111.7) تريليون دينار عام 2019 نتيجة انخفاض الانفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري. وفيما يتعلق بأهمية الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، اذ يعد النفط المورد الأساسي لتمويل الموازنة العامة في العراق والتي يؤدي دورا مهما في التنمية الاقتصادية فهي وسيلة مهمة لتنفيذ الخطط والمشروعات وتوجيه السياسات الاقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي، ونظرا لكون العراق بلدا ريعياً فهو يعتمد على الايرادات المتأتية من بيع النفط الخام اعتمادا شبه كامل الامر الذي يجعل الموازنة العامة للدولة تتأثر بالتقلبات التي تطرأ على متغير خارجي هو أسعار النفط الخام ومتغير داخلي وهو انتاج وتصدير النفط الخام. (عبد الرضا، 2016، 2)

إن ارتفاع أهمية الإيرادات النفطية في اجمالي الإيرادات من المؤشرات المهمة الأخرى على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في العراق، كما ان بقاء هيمنة النفط على هيكل الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الصادرات والايرادات العامة يؤدي إلى

عدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي عدم استقرار المستوى المعاشي للمواطن العراقي نتيجة عدم استقرار متوسط دخله، إذ إن الاعتماد المتزايد على مورد ناضب يعد عامل ضعف في بنية الاقتصاد العراقي، إذ يعد النفط مصدر مؤقت للدخل بسبب طبيعته الناضبة في حين أن احتياجات المجتمع الاستهلاكية والاستثمارية مستمرة وتزيد بزيادة الكثافة السكانية لذلك يجب تنويع مصادر الدخل من خلال استثمار العوائد النفطية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتنشيط دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال الدعم الاقتصادي والمادي. (عبد الرضا؛ مشاري، 2015، 100)

ويوضح الجدول أهمية العائدات النفطية للاقتصاد العراقي ونسبة مساهمتها في الموازنة العامة

ثانيا: الاقتصاد العراقي في ظل الصدمتين النفطيتين

تواجه العديد من الاقتصادات صدمات خارجية أحادية الجانب بينما يتعرض الاقتصاد العراقي بين الحين والأخر الى صدمات ثنائية نتيجة الاعتماد شبه التام على أسواق النفط الخام الدولية المتذبذبة، مما تشل حركة النشاط وتنعكس على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية والبطالة والمستوى العام للأسعار ومن جانب اخر فإنها تخلق توترات سياسية وصدامات شعبية والتي تنعكس بدورها أيضا على مستوى النشاط الاقتصادي، وقد حاولت الحكومات السابقة اصلاح الوضع الاقتصادي مع اصدار الموازنة في كل سنة الا ان تناقض المصالح السياسية والنزاعات الانتخابية حالت دون ذلك الإصلاح، إذ بائت كل المحاولات السابقة بالفشل لنقل الاقتصاد العراقي من الحالة الريعية إلى اقتصاد السوق، كما اختلفت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في موازنة الدولة في كل سنة نتيجة عدم استقرار أسعار النفط والطلب العالمي عليه بينما شكلت الإيرادات

الأخرى نسب منخفضة في الموازنة العامة، لذى باتت مسالة التنويع الاقتصادي ملحة في العراق خاصة بعد صدمتي عام 2014 والتي تمثلت بانخفاض أسعار النفط العالمية واحتلال داعش للعراق، وصدمة عام 2020 المتمثلة بانخفاض أسعار النفط العالمية وجائحة كورونا. (البدري، 2020، 1)

1- الاقتصاد العراقي في ظل الصدمة المزدوجة الأولى 2014: واجه الاقتصاد العراقي عام 2014 صدمة مزدوجة تمثلت باحتلال داعش لبعض المحافظات من البلاد وتزامن ذلك مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وانعكست هذه الصدمة المزدوجة إلى جانب عدم الاستقرار السياسي سلبا على الاقتصاد العراقي، فتنامت مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية، وتراجعت وتيرة الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص، وتقييد الانفاق الحكومي لاسيما على المشروعات الاستثمارية فضلا عن تدهور أوضاع الميزانية العامة وميزان المعاملات الخارجية، وتفاقم أوضاع الفقر، واتساع عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وقد كشف تقرير تقييم الاضرار والاحتياجات الذي أصدره البنك الدولي عام 2018 والذي اجري على المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر من الصراع مع تنظيمات داعش الإرهابية الى ان اجمالي الاضرار بلغت نحو (45.7) مليار دولار أي ما يقارب (53.3) تريليون دينار عراقي مع نهاية عام 2017، كما بلغت الخسائر الحقيقية التراكمية بسبب الصراع مع داعش نحو (107) مليار دولار أي ما يقارب (124) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل 72% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 ونحو 124% من الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي لعام 2013 . (النصراوي، 2020)

أ – اثر الصدمة المزدوجة عام 2014 على قطاع النفط العراقي: تأثر الاقتصاد العراقي في عام 2014 باثنين من التحديات الرئيسية وهما احتلال داعش لمعظم محافظات البلاد والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، فقد أدت هجمات "داعش" إلى فرض ضغوط على الموازنة العامة من خلال زيادة النفقات العسكرية والإنسانية كما هددت المرافق النفطية اذ تعرضت انابيب النفط في المحافظات المسيطر عليها من قبل داعش إلى التخريب، وقد اتسمت تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي بالقوة نظراً لأن هيكل الاقتصاد العراقي لا يتسم بالتنويع كما أن النفط يمثل فعليا صادرات العراق الوحيدة، وقد كان أداء القطاع النفطي العراقي جيد على الرغم من تحديات الوضع الأمني التي نشأت بعد هجمات داعش في عام 2014(صندوق النقد الدولي،٢٠١٥،٥٣).

وقد سجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (52.27) بسبب سيطرة الإرهاب على بعض المحافظات مثل ديالى والانبار وصلاح الدين والموصل والتي الحقت الضرر بالقطاع النفطي من خلال تدمير البنى التحتية والأصول وتعطيل حركة التجارة. (محسن، 2021، 52)

كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى (120151085.2) مليون دينار مقارنة بالعام السابق بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط عالميا مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض النفطي والمخاطر السياسية والتحديات الأمنية المتمثلة بمواجهة تنظيم داعش الإرهابي. (البنك المركزي، 2014، 15)

وقد بلغت الاضرار التي تعرض لها قطاع النفط في المحافظات السبعة التي تم تقييمها (5) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل) 4.3) مليار دولار (البنك الدولي، 2018، 86)

ب – الأثر على النمو: انعكست تداعيات هبوط أسعار النفط بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجع في عام 2014 إذ بلغ (260610) مليار دينار بعـــد أن كانـــت (271091) مليار دينار عام 2013 وبمعدل نمو سالب بلغ (3.8– %)، اما في عام 2014 فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي (196820) مليار

دينار وبنسبة تغير سنوي بلغت (24.41- %)، ويعد هذا احد المؤشرات الخطيرة على مستوى النشاط الاقتصادي وذلك لانه احد المقاييس التي يقوم الأداء التنموي على أساسها وبالتالي سينعكس ذلك سلبا على متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أثر الاضطراب السياسي والأمني الذي شهده العراق عام 2014 على وضع الاقتصاد والاستثمار إذ إن اغلي الشركات لا ترغب بالعمل في بيئة غير مستقرة امنيا. (حسين، 2015، 8)

ج - تداعيات الصدمة المزدوجه على الانفاق الاستثماري: تأثر الانفاق الاستثماري بانخفاض أسعار النفط والذي أدى إلى انخفاض الانفاق الرأسمالي والذي أدى بدوره الى الحد من عدد الاستثمارات ،مما ادى إلى إعادة احتياجات القروض لدى القطاع العام في عام 2014 بنسبة تتراوح بين 4 و8% من اجمالي الناتج المحلي، وقد لجأت الحكومة إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجة لدعم الاستثمارات الرأسمالية، كما طلبت الحكومة العراقية تأجيل سداد آخر دفعة من التعويضات إلى الكويت مما يؤدي إلى تأجيل سداد الالتزامات التي تقدر بحوالي (5) مليار دولار، كما تأثر الانفاق الحكومي من جهة أخرى بالحرب مع داعش إذ ارتفع الانفاق العسكري. (بوتهومي، 2017، 70).

2- الاقتصاد العراقي في ظل الازمة المزدوجة عام 2020:- واجه العراق ازمة اقتصادية نتيجة الصدمة المزدوجة عام 2020، إذ تسببت هذه الصدمة بانخفاضا سريعا وكبيرا في أسعار النفط الذي يعد عصب الاقتصاد العراقي، فقد شهدت أسعار النفط انخفاضا غير مسبوقا في أوائل عام 2020 تلاه تعافي بطيء في وقت لاحق من العام، وقد تزامن ذلك مع القيود التي فرضتها الحكومة العراقية في اذار/ مارس 2020 على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من اجل السيطرة على انتشار الفايروس، وقد شهد الاقتصاد العراقي ازمة مالية نتيجة الازمة المزدوجة فلم تعد الإيرادات النفطية قادرة على تغطية النفقات التشغيلية بما فيها رواتب الموظفين والمتقاعدين والذين يستلمون رواتبهم من خزينة الدولة فضلا عن الالتزامات الأخرى

التي تتضمن التزامات مالية جراء الديون الخارجية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، 2020، 12)

تزامنت الازمة الاقتصادية الخانقة التي ضربت الاقتصاد العراقي مع الازمة الصحية نتيجة انتشار فايروس كورونا، فقد اثر الانهيار الكبير في أسعار النفط العالمية بشكل كبير على حجم الموارد المتوفرة في البلاد لاسيما أن النفط هو الرافد الوحيد الذي يحقق عائدا ماليا للدولة، ويعود الانهيار الكبير لاسعار النفط العالمية والتي تعرضت لأول مرة الى ازمة طلب وعرض في آن واحد إلى سببين رئيسيين أولهما حرب الأسعار القائمة بين روسيا والسعودية من اجل تخفيض الإنتاج وثانيا انتشار فايروس كورونا في مختلف دول العالم وما تبعتها من إجراءات أدت إلى توقف الأنشطة الاقتصادية والتي انعكست سلبا على أسعار النفط العراقي. (حسين؛ محمود؛ رشيد، 2020، 3)

أ – اثر الازمه المزدوجه في الاقتصاد العراقي: اثرت جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار النفط المكون الأساسي للناتج لاسيما أن ناتج القطاع النفطي يساهم بأكثر من (60%) من الناتج المحلي الإجمالي، اذ تراجع انتاج النفط بنسبة قاربت (13%) خلال عام 2020 لينخفض من (4.58) مليون برميل يوميا خلال عام 2019 الى (3.99) مليون برميل يوميا عام 2020، كما اثر انخفاض أسعار النفط على الانفاق العام بجانبيه التشغيلي والاستثماري والذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات بسبب ظروف عدم اليقين التي شهدها الاقتصاد العراقي والذي انعكس على أداء القطاع الحقيقي واستقرار مستويات الأسعار، ومن ناحية أخرى اثرت الازمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعد داعم رئيس لمستويات التنويع الاقتصادي وذلك لعد قدرة هذه المشاريع على تحمل الصدمات الاقتصادية. (آفاق الاقتصاد العربي، 2021، 1)

ب – الأثر على الموازنة: – شهد الوضع المالي في العراق تدهورا كبيرا نتيجة تاثير الصدمة المزدوجة على الاقتصاد العراقي، اذ انخفضت أسعار النفط الى (30) دولار

للبرميل مما سبب صدمة حقيقية أدت إلى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة نتيجة انخفاض الإيرادات المتاتيى من بيع النفط مما انعكس بشكل واضح على الإيرادات العامة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، 2020، 14، 15)

جدول (4)

تطور الإيرادات والانفاق العام الفعلي للموازنة العامة (2019–2020)

(ترليون دينار)

السنة	2019	2020
اجمالي الإيرادات العامة	107567.6	63199.7
اجمالي النفقات	111773.6	76082.4
العجز / الفائض	(-4156.6)	(-12882.7)

المصدر: – البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، العراق.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان الإيرادات العامة الفعلية انخفضت بنسبة (41.2%) لتبلغ (63.2) تريليون دينار مقابل (107.6) تريليون دينار في عام 2019 ويعزى هذا الانخفاض في الإيرادات العامة إلى تدني الإيرادات النفطية بنسبة (45.1- %) نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية فضلا عن التزام العراق بتخفيض الإنتاج بحسب مقررات أوبك بلاس، كما سجل الانفاق العام انخفاضا ملحوظا عام 2020 وبنسبة (31.9- %) ليبلغ (76.1) تريليون دينار مقابل (111.7) تريليون دينار عام 2019، ارتفع عجز الموازنة عام 2020 الى (12.9-) بالمقارنة مع عام 2019 اذ بلغ العجز فيها (4.1-) نتيجة تفوق الانفاق العام على الإيرادات العامة ويعزى ذلك الى زيادة النفقات الصحية بسبب فايروس كورونا فضلا عن النفقات الثابتة التي لا يمكن تخفيضها كالرواتب والأجور.

ج – تداعيات الصدمة المزدوجة على سعر صرف الدينار العراقي: اشارت بعض توقعات خبراء الاقتصاد الى استمرار الازمة الى ما بعد عام 2020 وبالتالي لا يمكن الاستمرار بخيار الاستدامة او الاعتماد على تخفيض الرواتب لذلك لجأت الحكومة العراقية الى تخفيض سعر الصرف لتغطية العجز فضلا عن دوره في معالجة اختلال الموازنة العامة الناجم عن ارتفاع تخصيصات الرواتب والأجور إلى اجمالي النفقات العامة وعدم قدرة الحكومة على استدامة هذه التخصيصات الامر الذي يؤثر سلبا على استدامة الدين العام، كما أن أهمية هذا التوقيت في تخفيض سعر الصرف تكمن في وجود حالة من الانكماش الامر الذي يخفف من اثر التخفيض على الأسعار وبالتالي استغلال هذه المرحلة بسبب مرونة الطلب نتيجة الازمة المالية وقبول التجارة بتحميل جزء من ارتفاع الأسعار عن طريق تخفيض هامش الربح الامر الذي يخفف من الأثر التضخمي للتخفيض على الفئات الهشه. (حسن،١٥،٢٠٢٠)

د – الأثر على الاحتياطات النقدية والمصرفية: – كان لانعكاسات فايروس كورنا تأثيرا واضحا على القطاع المصرفي، في ظل انخفاض النفط خلال عام 2020 وهو ما أدى الى انخفاض الاحتياطات الأجنبية نتيجة تراجع مبيعات وزارة المالية من الدولار للبنك المركزي العراقي نتيجة انخفاض عائدات الحكومة من النفط وذلك لكون الاحتياطات الأجنبية احد وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية فقد استلزم ذلك زيادة حجم مبيعات البنك المركزي العراقي لتمويل تلك الاستيرادات في الاجل الطويل نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيراد لسد النقص الحاصل للسلع والخدمات الناتج عن وباء كورونا

المبحث الثالث

الإجراءات الحكومية لمواجهة الصدمة الأولى

واجه الاقتصاد العراقي العديد من العقبات المتمثلة في ارتفاع حجم المديونية الخارجية نتيجة الحرب التي شنها تنظيم داعش والتي أدت إلى زيادة العنف وتدمير البنى التحتية للبلاد فضلا عن تدهور الأوضاع السياسية بدءا من يونيو/ حزيران 2014 ، والتي استطاعت ان تسيطر على حوالي ثلث أراضي العراق، اذ أدت هذه الحرب التي شنها تنظيم داعش الى خلق ازمة إنسانية، ووضع ضغوط على انفاق الموازنة العامة للدولة، وحدوث ركود اقتصادي كبير في القطاعات الاقتصادية غير النفطية وتزامن ذلك مع انخفاض أسعار النفط وهو ما اثر بشدة على اقتصاد العراق الذي يتسم بعدم التنوع، وقد اتخذت الحكومة العراقية بقيادة العبادي أن ذاك العديد من الإجراءات التي كانت في مقدمتها استعادة وتحرير المناطق التي تقع تحت تنظيم داعش. (البنك الدولي، 2016، 4)

بدأت الحكومة العراقية بتنفيذ الإجراءات والسياسات لتصحيح الأوضاع المالية العامة للحفاظ على استمرارية القدرة على تحمل الدين وإمكانية الحفاظ على المركز الخارجي، ذ ارتفع عجز الموازنة من 6% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى 12% من اجمالي الناتج المحلي في 2015 فضلا عن ارتفاع الدين العام من 31% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى 55% في عام 2015 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط العراقي من 103 دولار امريكي للبرميل في عام 2013 الى 46 دولار امريكي في عام 2016 وبالتالي بدأت الحكومة بتنفيذ برنامج لتصحيح أوضاع المالية العامة لاحتواء الزيادة في اجمالي الدين العام والانخفاض في

اجمالي الاحتياطات من النقد الأجنبي لمستويات يمكن استدامتها. (صندوق النقد الدولي، 2016، 10)

اولاً: الاليات التي اعتمدها البنك المركزي العراقي لمواجهة الصدمة: –

شهدت السياسة النقدية تحولا بعد عام 2014 نتيجة التحول السياسي والاقتصادي العام بفعل الصدمة المزدوجة التي حدثت في الربع الأخير من عام 2014، ويمكن تحديد اهم الإجراءات التي اتبعتها السياسة النقدية متمثلة بالبنك المركزي ومن أهمها: –

1- الحفاظ على استقرار سعر الصرف وغلق فجوته: تمكن البنك المركزي العراقي خلال سنوات الصدمة المزدوجة من الحفاظ على مستوى ملائم لفجوة سعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي، لا بل تمكن من اغلاقهما تماما في مطلع عام 2018 وهو امر جيد في ضوء الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي وتطلب هذا النجاح الكبير للبنك المركزي العراقي مجموعة من الاليات أهمها:

أ – وضع الية لتصنيف المصارف والشركات الداخلة الى نافذة بيع العملة الأجنبية وفق مؤشرات ومعايير معينة

ب – الاعتماد على مبدأ التخصص بالعمل عن طريق التخلي عن إلزام المصارف الداخلة للنافذة بتقديم وثيقة دفع الضريبة والتعرفة الجمركية.

ج – ضبط مصادر الأموال الداخلة للنافذة والتأكد من سلامة وصولها للمستفيد النهائي، كل هذه الإجراءات والاليات التي اعتمدها البنك المركزي العراقي قلصت من فجوة الصرف كثيرا، فقد شهد الطلب على العملة الأجنبية تراجعا طفيفا، ومقدار هذا التراجع يمكن تفسيره اقتصاديا على انه مقارب لحجم الطلب على العملة الأجنبية لأغراض المضاربة.

2- تنشيط القطاع الحقيقي (سياسة نقدية غير تقليدية) وتمويل عجز الموازنة بشكل غير مباشر، بذلت السلطة النقدية خلال الازمة جهودا استثنائية من اجل

احتواء الاقتصاد العراقي خلال ازمة انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات الدولارية بدءا من النصف الثاني من عام 2014 عن طريق الاتي: -

أ – المبادرات التي اتخذها البنك المركزي بهدف تنشيط الاقتصاد العراقي منها مبادرة الخمسة تريليون دينار من اجل تمويل القطاع الحقيقي عبر انشطته الزراعية والصناعية والخدمية عن طريق القطاع الخاص فضلا عن مبادرة واحد تريليون لتنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب – قام البنك المركزي العراقي بتمويل عجز الموازنة خلال السنوات 2014 – 2017 بصورة غير مباشرة عن طريق خصم حوالات الخزانة العامة من السوق الثانوي وبسعر الفائدة السائد بالسوق.

3- استراتيجية البنك المركزي لإدارة الاحتياطات الأجنبية: – حقق البنك المركزي العراقي نجاحا كبيرا على صعيد إدارة الاحتياطات الأجنبية من خلال الجهود المبذولة لتأسيس علاقات مصرفية رصينة من خلال اعتماد أحدث الممارسات العالمية، كما تمكن البنك المركزي العراقي من إدارة المخاطر الاستثمارية بشكل يحافظ على سلامة الاحتياطات الأجنبية وسيولتها من التقلبات في السعر صرف العملات الأجنبية. (البنك المركزي العراقي، 2018، 21، 22)

ثانياً: السياسات والإجراءات المالية والاقتصادية

تتسم الموازنة العامة الاتحادية بالانكشاف والتأثر السريع بالصدمات الخارجية مما يجعلها تتسم بعدم استقرار، ومن اجل التصدي للازمة اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات والسياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال اتباع إجراءات تقشفية في النفقات الحكومية وزيادة تحصيل الضرائب والرسوم الكمركية والسيطرة على المنافذ الحدودية، فضلا عن اتباع إجراءات تحفيزية من اجل دعم وتشجيع القطاع الخاص، اتبعت السياسة المالية في العراق مبدئ ضغط النفقات العامة وان الجزء الأكبر يكون على حساب النفقات الاستثمارية، إذ إن النفقات

الاستثمارية هي دائما ضحية أي هبوط في أسعار النفط والذي يوقف عجلة البناء والاعمار . (استراتيجيةالتخفيف من الفقر في العراق، 2018، 23).

ثالثاً: السياسات والإجراءات التجارية

أن النظام التجاري المعمول به في العراق كان قد أوقف التنفيذ لجميع الرسوم الكمركية والضرائب على الاستيراد والرسوم الإضافية على البضائع الداخلة والخارجة من والى البلد، واتصف هذا النظام بالانفتاح الغير مبرمج والاستيراد العشوائي بمختلف السلع والخدمات الامر الذي الحق الضرر بالمنتجات المحلية، وبالرغم من انخفاض أسعار النفط والإجراءات التقشفية المتبعة من قبل الحكومة إلا أن مستوى الاستيراد لعام 2015 ضل مرتفعا بالمقارنة مع عام 2014، إذ بلغ اجمالي الصادرات للنفط الخام والمنتجات النفطية عام 2015 والمواد السلعية الأخرى 29.4 مليار دولار مقابل اجمالي الاستيراد العام نفسه بمقدار 41.6 مليار دولار وبنسبة ارتفاع بلغت 12.4% عن عام 2014، وقامت الحكومة بسلسلة من الإجراءات من اجل ضبط عمليات الاستيراد، منها تفعيل نظام التعرفة الكمركية الذي طبق على مراحل بدءا من عام 2015 ومن ثم التطبيق النهائي بداية عام 2016 والذي كان له دور مهم في تنشيط الاقتصاد العراقي من خلال تحقيق إيرادات مالية كبيرة، فالرسوم سترتفع على البضائع والسلع وخاصة السلع الكمالية وبقيمة تتراوح بين 20-30 % من قيمة البضاعة بالمقارنة مع النسبة السابقة التي كانت 5% والتي يمكن أن تخفف من إجراءات التقشفية التي تستهدف تقليل من عجز الموازنة، كما تعمل الرسوم الكمركية المفروضة على البضائع على توفير الحماية للسلع المحلية فضلا عن تنويع هيكل انتاج وزيادة فرص العمل، لاسيما ان القطاع الخاص يشغل قرابة نصف عدد القوة العاملة. (استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، 2018، 26)

المبحث الرابع

الإجراءات الحكومية المتبعة عام 2020

يشهد الاقتصاد العراقي ازمة قد تكون هي الأخطر خلال العقدين الماضيين، ازمة مركبة (مالية – صحية – سياسية) إلا أن التحدي الأكبر ينعكس في الجانب المالي نتيجة تراجع العوائد المالية الناجمة عن ازمة الطلب السالبة للنفط وجائحة كورونا الامر الذي وضع الحكومة اما ازمة مالية بعد أن أصبحت الإيرادات لا تغطي النفقات العامة، وتكون المشكلة الأساسية التي تواجه الحكومة هي عدم القدرة على توفير الرواتب والأجور والتي تشكل (60) تريليون دينار عراقي سنويا. (د. حسن، 2020، 6) .

وقد تبنت الحكومة الجديدة المشكلة في 7 أيار 2020 سلسلة من الإجراءات والسياسات من اجل تحقيق الإصلاح الهيكلي الاقتصادي والمؤسسي لتحقيق التنويع الاقتصادي وتمويل عجز الميزانية. (د. مرزا، 2020، 2)

أولاً: تحقيق الاستقرار المالي

يعاني الاقتصاد العراقي من ظروف مالية صعبة تتطلب حلولا جذرية عميقة لعلاج تراكمات ثقيلة استمرت على مدى خمسة عقود من الزمن انعكست على بناه التحتية وموارده المادية والبشرية، وأن الإصلاحات الحقيقية على الرغم من الجهود المبذولة في تطبيقها بشكل عاجل تتطلب مدة زمنية لظهور نتائجها بالشكل الذي يغير المسار العام نحو الاستقرار والنمو بالاتجاه الصحيح، اذ تعد الازمة الراهنة وطبيعتها هيكلية ومالية، لذا لابد من إيقاف النزيف المالي وتصحيح هيكل النفقات إلا أن لا يمكن انتظار تحقيق نتائج الإصلاح الكلي في ظل التشوه الكبير والضغط الهائل على مالية الدولة الامر الذي يترتب عليه اتباع سياسات واجراء إصلاحات مالية جوهرية وعاجلة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن تتم تلك الإصلاحات بالاتجاه الذي يعزز نمو الاقتصاد الكلي، ولا يمكن للاقتصاد العراقي أن ينمو من دون تحقيق الاستقرار المالي في الموازنة العامة، وهو ما يتطلب ترشيد النفقات من خلال اتباع إجراءات فورية

وأخرى على المدى المتوسط فضلا عن زيادة الإيرادات وتحسين التدفق النقدي وتوفير السيولة الضرورية لتغطية النفقات :

1- ترشيد النفقات:

أ – تقليص العجز الاولي في الموازنة العامة إلى نسبة (3%) من الناتج المحلي الإجمالي على مدار ثلاث سنوات المقبلة

ب – خفض فاتورة الرواتب والأجور (25%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى (12.5%) خلال الثلاث سنوات المقبلة، من خلال القيام بإجراءات منها تقليل فرص التوظيف الجديدة في القطاع العام واقتصارها على الضرورية جدا، عزل كشوفات رواتب الشركات العامة الممولة ذاتيا والمؤسسات الإدارية عن التمويل الحكومي المركزي.

ج – اعداد وإطلاق التخصيصات التشغيلية والاستثمارية على نحو فعلي فضلا عن تطوير القواعد والتنظيمات التي تخص النفقات الأساسية في الموازنة والمشاريع الاستثمارية.

د – اصلاح صندوق التقاعد من خلال حصر الدفع في الصندوق فقط وإيقاف تمويله من قبل الموازنة بشكل تدريجي.

هـ – خفض الدعم المالي للشركات العامة بنسبة (30%) لمدة ثلاث سنوات.

2-تعزيز الإيرادات وتحسين التدفق النقدي:

أ – تطبيق عملية حسابية اقتصادية لقيمة الكهرباء بما يتفق مع أسعار الوقود في السوق العالمي.

ب – اصدار سندات وصكوك وطنية وعرضها للتداول في سوق الأوراق المالية بالاتفاق مع البنك المركزي.

جـ – زيادة إيرادات الكمارك وتفعيل نظام الضرائب. (الورقة البيضاء، 2020، ٤٩) كما هناك جملة من الإجراءات الأخرى قصيرة الاجل ومنها: -(المرسومي، 2020، 6، 7)

أ – إعادة جدولة الديون القائمة مع المؤسسات المالية والدول الأخرى الدائنة.

ب –تنويع مصادر الدخل و تعظيم الإيرادات غير النفطيه.

جـ – مبادرة البنك المركزي من خلال إطلاق حزمة من القروض بفائدة صفرية او قريبة من الصفر إلى القطاع الخاص من أجل تفعيل قاعدة الإنتاج الوطنية وتوظيف المزيد من الايديص العاملة.

د – الاتفاق مع شركات التراخيص على تخفيض كلف انتاج وتسديد مستحقاتها بالنفط بدلا من الدولار.

هـ – حسم موضوع الإيرادات المتعلقة مع كردستان سواء كانت إيرادات النفط او إيرادات أخرى،ان هذه الإجراءات ستحقق نتائج ايجابيه اذا نفذت بصوره صحيحه.

ثانياً: إجراءات السياسة النقدية

نظرا لاستمرار ازمة كورونا إلى اكثر من عام اتجهت السياسة النقدية إلى تخفيض سعر الصرف بالدينار العراقي مقابل الدولار وبالتالي لا يمكن الاستمرار بخيار الاستدانة او تقليل الرواتب؛ لذا ذهبت السياسة النقدية إلى تخفيض سعر الصرف من اجل تغطية العجز فضلا عن معالجة اختلال الموازنة العامة الناجم عن ارتفاع تخصيصات الرواتب والأجور إلى اجمالي النفقات العامة وعدم قدرة الحكومة على استدامة هذه التخصيصات الأمر الذي يؤثر سلبا على استدامة هذه التخصيصات، تزامن هذا التخفيض في سعر الصرف مع حالة الانكماش التي تسود الاقتصاد العراقي الامر الذي يخفف من اثر التخفيض على الأسعار وبالتالي استغلال هذه المرحلة بسبب مرونة الطلب نتيجة الازمة المالية وتقبل التجار لتحمل جزء من ارتفاع الأسعار عبر تقليل هامش الربح الامر الذي يؤدي الى حدوث صغوط تصخميه على الفئات الصعيفه و الهشة، وهناك جملة من الإيجابيات والسلبيات المتحققة من عملية التخفيض في سعر الصرف وكما يأتي :- (حسن، 2020، 15)

كما يمكن للبنك المركزي ان يعمل على تخفيض سعر الفائدة إلى ما دون 2% من اجل تعزيز السيولة المحلية والتخفيف من الضغوط المالية التي فرضتها الازمة، فضلا عن المشاريع الصغيرة والقروض الميسرة، والاستمرار في الإجراءات التي أعلن عنها مـــــع بدايـــة الازمة والتي شملت تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص، فضلا عن تأجيل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الازمة وتخفيض تكلفة الاقتراض. (كاظم، 2020، 13)

ثالثاً: النهوض بقطاع التجارة الخارجي

أدى ارتفاع أسعار النفط والصادرات إلى تحسين حسابات العراق الخارجية بعد تسجيل عجز بنسبة 4.8% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2020، ادسفس ارتفاع أسعار النفط والصادرات بميزان الحساب الجاري الى فائض بنسبة 11.4% من اجمالي الناتج المحلي (24) مليار دولار امريكي في عام 2021، إذ ارتفعت الصادرات التي تتكون اغلبها من النفط الخام بنحو 56% في عام 2021 والذي أدى بدوره الى تحسن ملحوظ في الميزان التجاري للسلع في البلاد إلى اكثر من 18% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت هذه الزيادة الحادة في الصادرات ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وقد قدم البنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي مجموعة من التوصيات الى الحكومة العراقية من اجل اصلاح القطاع المالي مع المحافظة على التصنيف السيادي للعراق مع نظرة مستقبلية مستقرة على أساس زيادة عائدات النفط وتحسن كبير في احتياطات النقد الأجنبي والتي وصلت الى اكثر من 67 مليار دولار امريكي بحلول مارس 2022، وبالالتزام بقرارات وتوجيهات البنك الدولي ومؤتمر باريس للمناخ اصدر البنك المركزي العراقي سلسلة من التوجيهات والإجراءات لتمويل أنظمة توليد الطاقة النظيفة (المتجددة)، وقد كثفت جهود زيادة الأموال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار تريليون دينار لتصبح تريليونين دينار فضلا عن خلق فرص عمل وتمويل ما يقارب من ثلاثة الف وحدة سكنية في عموم العراق وبحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وكما سلطت الورقة البيضاء الضوء على مجموعة من الاصلاحات لمساعدة النظام المالي على تحقيق كامل إمكاناته عززت مكانة العراق الخارجية والتي أدت بدورها إلى تعزيز الاحتياطات الدولية للبنك المركزي العراقي، فضلا عن تحسن ملحوظ في الميزان التجاري وانخفضت صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 8.6% في عام 2021 وبقى منخفضا عند 1.3من الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. (the world bank, 2022, 13)

الاستنتاجات:

1- عدم استقرار السوق النفطية والتغيرات الطارئة والمفاجئة في أسعار النفط وتأثرها بالعوامل الخارجية عرقل تنفيذ المشاريع وانعكس على النفقات التشغيلية وذلك؛ لأن موازنة العراق تعتمد على الايراد النفطي وبنسبه 98%.

2- أدى الاعتماد شبه الكامل للاقتصاد العراقي على قطاع النفط الى جعله اقتصاداً هشاً، معرض للصدمات الخارجية والداخلية بصوره متكررة إذ إن معظم الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي ناتجه عن بقاء العراق معتمداً على الإيرادات النفطية بالدرجة الأولى وأهامل القطاعات الأخرى.

3- إهمال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة بسبب عدم وجود استقرار مالي ونقدي وكذلك عدم وجود استقرار أمني.

4- يعاني الاقتصاد العراقي منذ منتصف 2014-2020 على وقع أزمات وصدمات اقتصادية واجتماعية وسياسية مركبة ومعقدة انعكست على مجمل أوضاع الاقتصاد العراقي. فما لبث أن تعافى من أزمة مزدوجة خانقة تسبب بها احتلال تنظيم داعش لمناطق واسعة من العراق بالتزامن مع انهيار أسعار النفط والتي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع أعداد الفقراء وزيادة الديون العامة للبلد وارتفاع مستويات عجز الموازنة، وتخريب البنية التحتية في المدن التي سيطر عليها الإرهاب، حتى عاد ليقع مرة أخرى في أزمة مركبة متعددة الابعاد على أثر تفشي جائحة كورونا Cvied-19وإجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي والتي أدت إلى تعطيل اغلب النشاطات الاقتصادية، مما انعكس على أسواق النفط والتي فقدت نحو 50% من قيمتها ليشهد الاقتصاد العراقي هبوطاً حاداً في النشاط الاقتصادي هو الاقوى منذ عام 2003، وقد اقترن ذلك بمظاهرات واحتجاجات شعبية انطلقت في تشرين الاول 2019 بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

5- لم يكن الاقتصاد العراقي قبل داعش في حال جيدة، لكنه ازداد سوءاً مع الخراب والتدمير الممنهج الذي قامت به ميليشياته، وفي هذا الإطار فإن احتلال داعش لأجزاء كبيرة من العراق والذي تزامن مع انخفاض كبير في أسعار النفط العالمية قد اثر سلبيا وعلى نحو كبير في القطاعات الإنتاجية والخدمية والاستثمار وعلى الحياة الاقتصادية كلها ، فضلا عن انه ادلى الى نزوح الملايين من سكان المناطق التي احتلها داعش، كما ألحق داعش الدمار بأصول البلاد وبنيتها التحتية مما أحدث اضطرابات في الإنتاج وطرق التجارة.

التوصيات:

1 - تنويع مصادر الدخل من خلال تفعيل وتنشيط القطاعات الإنتاجية.

2 - تشجيع وتحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة من خلال توفير قاعدة استقرار نقدي ومالي تسمح بنجاح المستثمرين وتوفر الفرص للمستثمرين باتجاه عدى تأثير انعكاسات التقلبات السعرية في مستقبل الاستثمار.

3 - اعتماد العديد من السياسات والإصلاحات المالية والاقتصادية من أجل أعادة هيكلة الموازنة وتحقيق الاستدامة المالية من خلال ضبط الانفاق.

4 - تشريع قوانين جديدة لإصلاح نظام الرواتب ومنع تسييسها وتعديل او الغاء القوانين التي تمنح لبعض المواطنين أكثر من راتب وتعديل القوانين الخاصة بالتقاعد واجراء وتخفيض جدي في امتيازات ورواتب الرئاسات الثلاث والسفارات والملحقيات العراقية في الخارج.

5 - يمكن للحكومة أيضا أن توفر جزءاً من عائدات الموارد للأجيال المقبلة من خلال انشاء صندوق سيادي يمول من الفائض من الإيرادات النفطية يستطيع السحب منه خلال الصدمات النفطية وتمويل موازنته في أوقات العجز بالإضافة الى الاستثمار في الاقتصاد المحلي لتوليد النمو في المستقبل.

المصادر:

1- استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (٢٠١٨). تحتيل الفقراء الى منتجين مندمجين اقتصادياً واجتماعياً بالتمكين وبناء القدرات.

2- افاق الاقتصاد العربي (٢٠٢٠)، تحديث توقعات النمو والتضخم، الإصدار الثاني عشر.

3- البدري،احمد حسين (٢٠٢٠).الصدمات الاقتصادية في العراق الى اين ؟، متوفر على الموقع الالكتروني https://2u.pw/1QLIRB

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق (٢٠٢٠)، تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي..

5- بريهي، فارس كريم. (٢٠١١). الاقتصاد العراقي ...فرص وتحديات، دراسة تحليله للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجله كليه بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون.

6- البنك الدولي(٢٠١٦)،القرض الثاني لتمويل برامج سياسات التنميه المعنيه بترشيز الانفاق و كفاءة استعمال الطاقة و حوكمة المؤسسات المملوكه للدول

7- البنك الدولي(٢٠١٨)، العراق و الاستثمار تقيم الاضرار و الاحتياجات للمحافظات المتضررة.

8- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي الموحد، ٢٠١٤.

9- البنك المركزي العراقي(٢٠١٨)،مجلة الدراسات النقدية و المالية ،المؤتمر السنوي الرابع.

10- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي الموحد،٢٠٢٠..

11- البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، السنوات (٢٠١٤) (٢٠١٥) (٢٠١٦) (٢٠١٧) (٢٠١٨) (٢٠١٩) (٢٠٢٠)

12- تقرير آفاق الاقتصاد العربي(٢٠٢١)، صندوق النقد ، العربي، تقارير افاق قطريه: العراق ، الإصدار الثالث عشر.

13- تقرير آفاق الاقتصاد العربي(٢٠٢١)،صندوق النقد العربي، تقارير افاق قطريه: العراق، الإصدار الثالث عشر.

14- جمهوريه العراق ، وزاره التخطيط(٢٠٢١)،التقرير الطوعي الثاني للتحقق من اهداف التنميه المستدامة ، العراق...والعودة إلى المسار التنموي.

15- جمهوريه العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية. السنوات (٢٠١٤) (٢٠١٥) (٢٠١٦) (٢٠١٧) (٢٠١٨) (٢٠١٩) (٢٠٢٠)

16- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية. السنوات (٢٠١٤) (٢٠١٥) (٢٠١٦) (٢٠١٧) (٢٠١٨) (٢٠١٩) (٢٠٢٠)

17- حسن، باسم عبد الهادي(٢٠٢٠).السياسات الاقتصادية في العراق التحديات و الفرص ،متوفر على الموقع الالكتروني-https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16389.pdf

18- حسن، باسم عبد الهادي(٢٠٢٠). السياسات الاقتصادية في العراق التحديات و الفرص ،متوفر على الموقع الالكتروني-https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/16389.pdf

19- حسين ، كريم سالم (٢٠١٥).أثر أسعار النفط الخام العالميه على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)،لالكتروني-https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2018/02/98976797880909.pdf

20- حسين، زياد طارق، محمود، عمار حسن، رشيد، حيدر خالد (٢٠٢٠). الازمه المركبة والأداء الاقتصادي في العراق الجهاز المركزي للإحصاء متوفر على الموقع الالك تروني https://2u.pw/NsAgF7

21- زينب، بوتوهامي (٢٠١٧)،أزمه إنهيار أسعار ألنفط٢٠١٤ وتداعياتها على بعض الدول العربية المصدره للنفط (رساله ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التيسير ، جامعة بوضياف_المسيلة، الجزائر.

22- الساعدي، زاهد قاسم بدن،الفيصل، إيهاب عباس(٢٠١٥).أثر اصدمات القطاع النفطي العراقي على الناتج المحلي الإجمالي للمده(١٩٩٠_٢٠١٤)،كليه الادارة و الاقتصاد جامعه ميسان ، متاح على الموقع الالكترون https://www.iasj.net/iasj/download/768cfaacc80bfa48

23- سعاد، دحاوي عربيه(٢٠١٦)،أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسه الماليه(رساله ماجستير) ،

24- صندوق النقد الدولي (٢٠١٦)،العراق: خطاب النوايا، مذكره السياسات الاقتصاديه و الماليه و مذكره التفاهم الفنيه.

25- صندوق النقد الدولي(٢٠١٥)، العراق تقرير القضايا المختاره،.

26- العيساوي، محمد جواد جمعة ، تحولات سوق النفط الدولية و انعكاساتها على منظمة أوبك مع إشارة خاصة للعراق (رساله دكتوراه)،كلية الادارة و الاقتصاد جامعة الكوفة.

27- كاظم، حسن لطيف (٢٠٢٠). التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية لجائحة كورونا في العراق ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، على الموقع الالكتروني متوفر على الموقع https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Economic-and-Social-Repercussions-of-the-Covid-19-Pandemic-in-Iraq.pdf

28- محسن حسام الدين طه (٢٠٢١). إثر تغير أسعار النفط فـــي النمو الاقتصادي في العراق للمده (٢٠٠٥-٢٠١٧)، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد ٣٠.

29- المرسومي ،نبيل جعفر عبد الرضا(٢٠٢٠)،الحلول العاجلة لمواجهة الازمة المالية في العرق ،على الموقع الالكتروني https://2u.pw/biVS4i

30- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠٢٠). كيف عصف جائحه كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي ،متاح على الموقع الالكتروني https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRP

31- المشهداني، عبدالرحمن نجم(2020) ، اقتصاد العراق بين ازمه كورونا و انهيار أسعار النفط العالمية و تأثيراتها على بناء الموازنة الاتحادية .2020، مركز صنع السياسات الدراسات الدولية و الاستراتيجية، إسطنبول، تركيا.

32- منظمه الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)(٢٠٢٠).تقرير الأمين العام

33- منظمه الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)،تقرير الأمين العام السنوي(٢٠١٤)،الحادي والاربعون، الكويت.

34- النصراوي،سلطان جاسم (٢٠٢٠).عندما تتلاطم الازمات الاقتصاد العراقي أي طريق ممكن ،كلية الادارة و الاقتصاد جامعة كربلاء ،على الموقع الالكتروني https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/8177

35- الوائلي ،خضير عباس حسن (٢٠١٢)، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمده(١٩٩٠_٢٠١١)(رسالة ماجستير)،كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء.

36- الورقة البيضاء (٢٠٢٠)، التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي.

37- orld Bank Group (2022). Iraq Economic Monitor Harnessing the Oil Einfall for Sustainable Growth